حقوق ترد على ترامب: اختيار رئيس الوزراء شأن سيادي عراقي



أكدت حركة حقوق ،اليوم الأربعاء، تمسّكها بدعم ترشيح نوري المالكي لرئاسة الوزراء، في ردّ على ما وصفته بمحاولات ضغط خارجية ورفض أميركي لترشيحه، معتبرة أن أي تصريحات أو مواقف تصدر بهذا الشأن تمثل تدخلاً غير مقبول في الشأن الداخلي العراقي، مشددة على أن اختيار رئيس مجلس الوزراء حق سيادي خالص يخضع للأطر الدستورية والإرادة الوطنية، داعية القوى السياسية إلى توحيد الصف للحفاظ على استقلال القرار العراقي.

وذكرت الحركة في بيان تابعته "المطلع"، إن:"ما صدر عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من إشارات وتصريحات تمس حق الشعب العراقي وقواه السياسية في اختيار رئيس مجلس وزرائه، بعيداً عن الإملاءات والضغوط، لا يكشف فقط عن الوجه الحقيقي للسياسات الأمريكية حين تتعارض مع إرادة الشعوب، بل يؤكد أيضاً أن شعارات الديمقراطية وحقوق الشعوب لا تُستعمل إلا كأدوات انتقائية لا كمبادئ ثابتة".

وأضافت أن:"هذه التصريحات تسحب الذرائع كافة التي تختبئ خلفها بعض القوى السياسية التي ترفع شعارات استقلالية القرار العراقي عن الأجندات الخارجية، في الوقت الذي تتحدث فيه عن علاقات صداقة

متكافئة مع الولايات المتحدة، بينما تكشف الوقائع زيف هذا الادعاء".

وأكدت الحركة أن، منصب رئيس مجلس الوزراء العراقي شأن سيادي خالص، يُحسم حصراً عبر الأطر الدستورية والإرادة الوطنية، لا عبر رسائل الخارج، ولا صفقات اللوبيات، ولا حسابات المصالح العابرة للحدود.

ودعت إلى قوى الإطار التنسيقي وسائر القوى الوطنية إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية، والتصدي بحزم لأي محاولة للانتقاص من القرار العراقي المستقل، وتوحيد الموقف السياسي بما يحفظ كرامة الدولة وهيبتها، ويصون المسار الديمقراطي من العبث والتدويل.

وأشارت إلى أن:"هذا التدخل السافر يجب أن يُستثمر كفرصة لتوحيد الجهود الوطنية، وتعزيز مبدأ السيادة واستقلال القرار العراقي، والالتزام الصارم بالأطر الدستورية في اختيار رئيس مجلس الوزراء والمواقع المتقدمة في الدولة، ونؤكد مجدداً أن انشغال القوى السياسية بمصالحها الضيقة لا يؤدي إلا إلى تعريض الدولة للإذلال وانتهاك سيادتها".

وختمت البيان بأن العراق ليس ساحة مفتوحة لتجارب الآخرين، ولن يُدار إلا بإرادة أبنائه، مهما تعددت الضغوط وتنوعت أدواتها.

ويأتي ذلك بعد تصريحات نارية من الرئيس الأميركي دونالد ترامب رفض فيها بشكل واضح وصريح ترشح نوري المالكي لرئاسة الوزراء.